

المحافظة، ضغطت سوريا على شركة نفط العراق (I.P.C.) للدخول في مفاوضات معها. وكانت أنابيب النفط العراقي الذي تستخرجه الشركة تمر عبر سوريا. فطلبت سوريا رفع عائداتها من رسوم مرور الأنابيب. ومع أن هذه العائدات التي تحصل عليها سوريا لا تشكل سوى نسبة ضئيلة، لا تكاد تذكر، من عائدات استثمار النفط في البلاد العربية، فإن فتح سوريا ملف الاستثمار هذا وضغطها لرفع قيمة عائداتها قد أدى الى اطلاق حكام الدول النفطية الذين كانوا يتهيبون ازاء اي احتكاك مع الغرب، مالك الشركات النفطية، من جهة، كما أدى، من جهة أخرى، الى تعزيز الآراء الراجحة في الدول الغربية التي كانت تدعو الى تأديب القوى العربية التقدمية. وبالاجمال، فإن فتح ملف النفط، ولو من هذه النافذة الضيقة، مع استمرار التحريض السوري تحت شعار «نفط العرب للعرب»، أديا الى تعزيز الانقسام القائم في الساحة العربية.

وعندما عُقد مجلس الدفاع العربي، في دورة جديدة، في آذار (مارس) ١٩٦٧، قبل الحرب بثلاثة شهور، كان الوضع في المنطقة يتميز باحتدام حدة الخلافات بين الدول العربية المتنازعة ووصولها الى واحدة من ذراها الشهيرة، بحيث كان يكفي ان يضع اي مواطن، في أي بلد عربي، مؤشر المذيع على أية محطة تملكها دولة عربية ليسمع شتيمة منها لدولة او لدول عربية أخرى. كما كان الوضع يتميز، أيضاً، بتزايد نذر الحرب، سواء ما تمثل منها باشتداد اللهجتين المصرية والسورية ضد اسرائيل أو باستعدادات اسرائيل الفعلية لشن الحرب. وكان سوء العلاقات بين المحورين العربيين الرئيسيين، الوطني التقدمي والمحافظة، قد بلغ حداً انعقد معه مجلس الدفاع هذا بغياب كل من الأردن والمملكة العربية السعودية اللتين قاطعتا الاجتماع. فلما أصدر المجلس بيانه الختامي، أعلن فيه ان الدولتين الغائبتين لم تنفذا القرارات التي اصدها المجلس في اجتماعه السابق، وأنه تقرر، لذلك، «تجميد الالتزامات المالية المستحقة لأي دولة عربية لا تفي بالالتزامات العسكرية المقررة بقرار من هذا المجلس... وتوزيع المبالغ المحصلة للقيادة الموحدة على الجهات المستفيدة [الأخرى]، وهي مصر وسوريا ولبنان وجيش التحرير الفلسطيني، وبعد استبعاد الأردن» (٢٣).

اما الأردن، فقد أوضح ملكه حسين أنه لم يحضر اجتماع مجلس الدفاع العربي «لأنه يرى أن أي اجتماع عربي، على غير مستوى القمة، غير ذي جدوى وغير ذي موضوع» (٢٤)، ومعروف ان اجتماعات القمة كانت قد أُرجئت بناء على ضغط سوريا وموافقة مصر؛ وهكذا، بدت تبريرات الملك لقاطعة الأردن اجتماع مجلس الدفاع بمثابة مزايدة على الموقف المصري - السوري الراض لاجتماعات القمة. ورأى الملك الأردني أن الأمور على الساحة العربية «وصلت الى حد الانهيار والتردي بحيث لا يمكن تقويتها، أو اصلاحها، إلا اذا تناهى قادة الأمة العربية، صادقين [و] مخلصي النية، الى اجتماع آخر على مستوى القمة» (٢٥).

هذا الانهيار في علاقات المعسكرين العربيين المتنازعين ووجود الاختلافات بين فرقاء كل معسكر منهما على حدة، وكثرة تداخل المواقع بين هؤلاء وهؤلاء، حكمت صورة الوضع العربي الى ايام قليلة قبل نشوب الحرب.

اسرائيل تصعد والخلافات العربية تشتد

وقد استفادت اسرائيل، بطبيعة الحال، من هذا العامل، أيضاً، فراحت ضغوطها تشتد